

بيان صحفي موازنة أونتاريو لسنة 2016



استثمارات أونتاريو لخلق وظائف للحاضر والمستقبل

تواصل الحكومة تقدمها في خطتها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتحقيق التوازن في موازنة 2017-2018

25 فبراير/شباط 2016

أخبار

أعلن اليوم وزير المالية تشارلز سوسا (Charles Sousa) موازنة أونتاريو لسنة 2016: فرص عمل للحاضر والمستقبل، شعار يرسم ملامح المرحلة التالية من خطة الحكومة لخلق فرص عمل ونمو اقتصادي. فمنذ الركود الشديد الذي أصاب المقاطعة عام 2009، تم خلق ما يزيد على 600 ألف وظيفة. ويتوقع أن تخلق أونتاريو ما يزيد على 300 ألف وظيفة أخرى بنهاية سنة 2019، وهو ما يصل بعدد فرص العمل الموفرة إلى أكثر من 900 ألف فرصة عمل جديدة على مدار عشر سنوات. وتتوقع وزارة المالية أن يصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في أونتاريو إلى 2.5 في المائة سنة 2015 و2.2 في المائة سنة 2016. أصبح الآن النمو الاقتصادي لأونتاريو يتجاوز معدل النمو القومي، ويتوقع أن يستمر ليصبح من بين أقوى معدلات النمو في كندا خلال السنتين القادمتين.

يشعر مواطنو أونتاريو بالقلق إزاء الحالة الاقتصادية ومدى تأثيرها عليهم وعلى أسرهم. ولهذا السبب قدمت الموازنة في وقت يسبق وقت تقديمها في السنوات السابقة، حتى يتسنى للأسر والشركات في أونتاريو معرفة كيفية عمل خطة الحكومة من أجل خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد، وكيف ستستمر الخطة في العمل على خلق المزيد من الفرص وتحقيق الأمن للشعب.

تتمثل خطة الحكومة في خلق فرص عمل جيدة اليوم في المجتمعات المختلفة بأونتاريو، بالاستثمار في البنية التحتية والاقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية الذي تقوده الشركات المبتكرة ذات معدلات النمو العالية والتي توجه أهدافها نحو التصدير. كما تستثمر موازنة سنة 2016 في مواهب الأفراد ومهاراتهم، وسوف تساعد المزيد من الأفراد في الحصول على وظائف المستقبل وخلقها لهم من خلال توسيع نطاق الحصول على تعليم عالي الجودة في الكليات والجامعات. كما تساعد الخطة في تحقيق تقاعد أكثر أمناً لأبناء أونتاريو.

تتجه خطة الحكومة نحو تحقيق توازن الموازنة في 2017 - 2018.

الاستثمار في مواهب الأفراد ومهاراتهم

تمثل القوى العاملة ذات التعليم العالي في أونتاريو أحد أبرز نقاط القوة لديها. ومن أجل مساعدة جميع مواطني أونتاريو في تحقيق كامل إمكاناتهم والنجاح في بيئة اقتصادية ناشئة، بدأت الحكومة في تحويل دعم طلاب أونتاريو إلى التعليم ما بعد الثانوي لإكسابه الشفافية وجعله مناسباً من حيث الوقت، وتوجيهه إلى الطلاب ذوي الاحتياجات المالية الأكبر.

سوف تطلق الحكومة منحة مقدمة متكاملة - منحة أونتاريو للطلاب (Ontario Student Grant) - بدءاً من العام الدراسي 2017-2018. وستكون الرسوم الدراسية العادية في الكليات والجامعات بموجب النظام المقترح مجانية للطلاب ذوي الاحتياجات المادية البالغ دخل أسرهم 50 ألف دولار أو أقل، كما ستكون الرسوم في متناول يد الأسر متوسطة الدخل أيضاً.

وسوف يتلقى الطلاب البالغ دخل أسرهم 83 ألف دولار أو أقل منحة لا ترد، تتجاوز الرسوم الدراسية العادية، كما لن يحصل أي طالب من مواطني أونتاريو من خلال منحة أونتاريو للطلاب على أقل مما يستحقه في منحة رسوم التعليم في أونتاريو.

أما الطلاب البالغ دخل أسرهم أقل من 50 ألف دولار فلن تكون عليهم أي ديون طلابية محلية. كما ستوسع الحكومة دعمها المالي للطلاب الكبار والمتزوجين، وستزيد توفير قروض بدون فوائد ومنخفضة التكاليف للأسر متوسطة ومرتفعة الدخل، عن طريق تقليل مساهمات الآباء المتوقعة منهم.

وسوف تكون ديون أغلب الطلاب أقل مما كانت عليه بموجب النظام الحالي، كما سوف يبلغ الحد الأقصى للدين في برنامج أونتاريو لإعانة الطلاب (Ontario Student Assistance Program) 10 آلاف دولار سنوياً للأسر ذات الدخل الأعلى. ستظل أونتاريو تقدم الإعانة المالية للطلاب الذين يجدون صعوبة في سداد الديون الطلابية.

تأسيس أكبر بنية تحتية استثمارية في تاريخ أونتاريو

يعد تأسيس واستعادة حيوية البنية التحتية العامة أمراً ضرورياً لتقوية اقتصاد أونتاريو وخلق فرص عمل للحاضر والمستقبل. وتستثمر الحكومة في هذه الموازنة أكثر من 137 مليار دولار على مدار السنوات العشر القادمة في الطرق والكباري والمواصلات العامة والمستشفيات والمدارس، وهو ما يبلغ إجماليه 160 مليار دولار على مدار 12 سنة بدءاً من 2014-2015، وهو أكبر استثمار في البنية التحتية العامة في تاريخ أونتاريو. وسوف تدعم هذه الاستثمارات المخطط لها توفير ما يزيد على 110 آلاف فرصة عمل كل عام في المتوسط.

كما تمضي المقاطعة في طريقها تحول توليد 5.7 مليار دولار بمرور الوقت، من خلال رفع قيمة الأصول المملوكة للحكومة بمقدار 2.6 مليار دولار زيادة على المتوقع الأساسي في موازنة سنة 2014. وسوف يخصص صافي عائدات أرباح بيع الأصول المؤهلة لصالح مؤسسة تريليوم (Trillium Trust) للمساعدة في تمويل أعمال المواصلات العامة والنقل وغيرها من مرافق البنية التحتية ذات الأولوية.

تعزيز بيئة أعمال أكثر ديناميكية وابتكاراً

من أجل تنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل، تستمر خطة حكومة أونتاريو في تقليل تكاليف الأعمال، ومساندة الاستثمار من خلال الشراكات الإستراتيجية، ومساعدة الشركات على الوصول إلى المستوى العالمي، وتقوية قطاع الخدمات المالية. وتطور الحكومة كذلك إستراتيجية للاقتصاد التشاركي وتجدد إستراتيجية المقاطعة للمشاريع الاجتماعية.

يتجه الاقتصاد العالمي نحو تسعير الكربون. وتمهد موازنة 2016 الطريق إلى بيع مخصصات الكربون في المزادات في موازنة 2017. ولهذا السبب تقترح الحكومة برنامج منظومة التقييد والتبادل (Cap-and-trade) لمساعدة أونتاريو في تحقيق مستهدفاتها لتقليل انبعاث غازات الدفيئة (الصوب) ومكافأة الشركات المبتكرة، وضمان تحقيق الأسر والشركات للرخاء في ظل الانتقال للاقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية. ويتوقع أن تصل حصيلة برنامج منظومة التقييد والتبادل (Cap-and-trade) إلى 1.9 مليار دولار سنة 2017، حيث سوف تستخدم للاستثمار في المشاريع الخضراء المراعية للبيئة.

كما تواصل الحكومة تعميمها مبادرة نمو قطاع الأعمال (Business Growth Initiative) وهي إستراتيجية خمسية تكلفت 400 مليون دولار من أجل تسريع انتقال المقاطعة إلى الاقتصاد عالي النمو والمعتمد على الابتكار ومساعدة الشركات على النمو. وسوف تُحدّث الحكومة كذلك المنظومة القانونية وتخفيض تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال في المقاطعة.

تعزير أمن التقاعد

تطبق الحكومة - من أجل تقليل الفجوة في المدخرات التقاعدية - خطة أونتاريو للمعاشات التقاعدية (Ontario Retirement Pension Plan) التي من شأنها أن تساعد العاملين من مواطني أونتاريو على الادخار لتقاعدهم. وتمضي الحكومة في طريقها نحو هدفها الرامي إلى شمول كافة العاملين بأونتاريو المستحقين ضمن خطة مماثلة لأماكن العمل أو خطة أونتاريو للمعاشات التقاعدية (Ontario Retirement Pension Plan) بحلول عام 2020. ومن أجل ضمان تنفيذ ذلك بنجاح وسهولة فسوف تطلق مؤسسة إدارة خطة أونتاريو للمعاشات التقاعدية (Ontario Retirement Pension Plan) عملية التحقق من أصحاب العمل وتسجيلهم سنة 2017، وتبدأ عملية جمع مساهمات أصحاب العمل والموظفين سنة 2018.

وفي الوقت ذاته تظل أونتاريو ملتزمة بإيجاد حل يسمح بتلبية احتياجات الموظفين في أونتاريو ضمن إطار عمل وطني. وسوف تعمل حكومة أونتاريو بالتعاون مع الحكومة الفيدرالية والمقاطعات والأقاليم على إحراز تقدم في تعزيز الخطة الكندية للمعاشات التقاعدية (Canada Pension Plan) التي تعالج احتياجات من سيتقاعدون في المستقبل. والهدف الرئيسي هو البحث عن سبل لتحقيق أهداف إطار عمل خطة أونتاريو للمعاشات التقاعدية (Ontario Retirement Pension Plan)، مع الاحتفاظ بالقدرة على تنفيذ خطة أونتاريو للمعاشات التقاعدية (Ontario Retirement Pension Plan) في حالة عدم التمكن من ذلك.

بناء مجتمع قائم على العدالة

توفر المقاطعة للأفراد الفرص والمعونات التي يحتاجونها لتحقيق كامل إمكاناتهم.

تلتزم الحكومة بتحويل الخدمات حتى يتمكن ذوو الإعاقة في النمو من تحقيق المزيد من الاستقلالية. كما تحدت الحكومة الإستراتيجية طويلة المدى للإسكان ميسور التكلفة (Long-Term Affordable Housing Strategy) من أجل الاستمرار في تحويل منظومة أونتاريو للإسكان ومكافحة التشرذم بالتركيز على المساعدات المرنة والمتنقلة التي تلبي احتياجات الأفراد المتغيرة للإسكان.

وتواصل الحكومة مضيها قدماً في إستراتيجية ذوي الاحتياجات الخاصة (Special Needs Strategy) التي تهدف إلى مساعدة الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة والمعقدة المحتاجين للحصول على خدمات فورية وفعالة في المنزل والمدرسة والمجتمع وأثناء انتقالهم لمرحلة الرشد. كما تستثمر أونتاريو 333 مليون دولار على مدار خمس سنوات لإعادة تصميم خدمات رعاية المصابين بالتوحد وتحسينها.

وسوف تعتمد الحكومة في 2016 على استثماراتها السابقة في المساعدات الاجتماعية عن طريق زيادة معدلها بنسبة 1.5 في المائة للبالغين الذين يحصلون على مساعدات برنامج أونتاريو للإعاقات الاجتماعية (Ontario Works)، وذوي الإعاقة المعتمدين على برنامج دعم المعاقين في أونتاريو (Ontario Disability Support Program). كما ستقدم المقاطعة المزيد من الدعم لأصحاب معدلات المساعدة الاجتماعية الأدنى - غير المتزوجين وليس لديهم أطفال، الذين يحصلون على مساعدات برنامج أونتاريو للإعاقات الاجتماعية (Ontario Works) - ليصل إجمالي الزيادة إلى 25 دولاراً شهرياً وهو ما يزيد بمقدار 100 دولار عما كانوا يتلقونه في 2012.

ومن خلال مبادرات مثل مبادرة نسير معاً (Walking Together): وهي إستراتيجية طويلة المدى للقضاء على العنف ضد النساء المحليات والعمل وفق توصيات اللجنة الكندية للحقيقة والمصالحة مع شعب كندا الأصلي (Truth and Reconciliation Commission of Canada)، تعمل الحكومة على تحسين الظروف الاجتماعية والفرص الاقتصادية للشعوب الأصلية.

كما تواصل الحكومة تحويلها نظام أونتاريو الشامل للرعاية الصحية ليتيح لمواطني أونتاريو حصولاً أسرع على الرعاية السليمة الآن وفي المستقبل. وتتمثل أبرز ملامح ذلك في زيادة التمويل المقدم للمستشفيات بمقدار 345 مليون دولار، وتقليل وقت الانتظار للحصول على الخدمات الرئيسية، وخلق خدمات رعاية أساسية أكثر تكاملاً وتعتمد على العمل الجماعي، وتوفير المزيد من الرعاية في المنزل وفي المجتمع، واقتراح توفير لقاح مرض القوباء مجاناً للكبار المستحقين الذين تتراوح أعمارهم بين 65 و 70 عاماً - وهو ما يوفر من نفقاتهم الخاصة أكثر من 170 دولاراً، واستثمار 75 مليون دولار أخرى في دور إقامة المسنين والعجزة والرعاية المسكنة للألام وذلك بإجمالي استثمارات تصل إلى 155 مليون دولار على مدار ثلاث سنوات.

نحو حياة يومية أسهل

تقدم الحكومة مبادرات عديدة لتحسين الحياة اليومية لمواطني أونتاريو. وتشمل تلك المبادرات تخفيض رسوم مواقف سيارات المستشفيات للمستخدمين الدائمين، وإلغاء رسوم اختبار انبعاثات القيادة (Drive Clean) البالغة 30 دولاراً، والمساعدة في تكاليف الكهرباء والطاقة، وتقليل أسعار التأمين على السيارات، واستخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات العامة بصورة أسهل.

كما زادت الحكومة مساحة الاختيارات والراحة لمواطني أونتاريو عن طريق التوسيع المسؤول لبيع الجعة في محلات البقالة كما تعمل الآن على توسيع مبيعات النبيذ. وبحلول خريف 2016 سيصل عدد محلات البقالة المصرح لها ببيع النبيذ والجعة

وخمر التفاح على مستوى أونتاريو إلى 70 محلاً. وفي النهاية سيكون النبيذ متاحاً في محلات بقالة يصل عددها إلى 300 محل.

الإدارة القوية للمالية العامة

تواصل الحكومة استثمارها في الاقتصاد والأفراد والمستقبل المزدهر النظيف منخفض الانبعاثات الكربونية إلى جانب تحقيق أهدافها المالية العامة. وسوف تساعد تلك الاستثمارات على تعزيز الخدمات العامة التي يعتمد عليها مواطنو أونتاريو إضافة إلى تحفيز النمو، وفرص العمل الجيدة والاقتصاد النامي هما أفضل الطرق لدعم الأسر في أونتاريو وتوليد عائدات في سبيل تحقيق التوازن والازدهار على المدى الطويل.

تتوقع الحكومة عجزاً مقداره 5.7 مليار دولار في 2015-2016 وهو ما يعني تحسناً يبلغ 2.8 مليار دولار مقارنة بتنبؤات موازنة 2015 و1.8 مليار دولار مقارنة بالهدف الذي وضع في الأفاق الاقتصادية والاستعراض المالي لمقاطعة أونتاريو لعام 2015 (Ontario Economic Outlook and Fiscal Review 2015)، ويعني ذلك تحسناً مقداره 4.6 مليار دولار مقارنة بالعجز في 2014-2015 الذي بلغ 10.3 مليار دولار.

تمضي المقاطعة في طريقها لتحقيق هدفها فيما يخص العجز للعام السابع على التوالي. ومع الاستمرار في تحقيق أهدافها المالية يكون العجز التراكمي للمقاطعة قد وصل إلى 30 مليار دولار وهو أقل مما كان سيتحقق لولا ما تم اتخاذه من تدابير.

تتوقع الحكومة عجزاً قدره 4.3 مليار دولار في 2016-2017 وهو ما يعكس تحسناً قدره 0.5 مليار دولار مقارنة بتوقعات موازنة 2015. كما تتوقع الحكومة أنها ستفي بالتزاماتها بالعودة إلى التوازن في موازنة 2017-2018، وذلك نتيجة خطة للقضاء على العجز وضعت لأول مرة في موازنة 2010. وكمؤشر على استدامة أكبر في إدارة المقاطعة لديونها، يتوقع أن تصل نسبة صافي الديون من إجمالي الناتج المحلي إلى 39.6 في المائة في 2015-2016 وتظل على نفس المستوى في 2016-2017 ثم تبدأ في الانخفاض في 2017-2018.

ومع التوقعات باستمرار النمو الاقتصادي والالتزامات الحكومية المستمرة بتحويل البرامج والخدمات الحكومية، فيتوقع أن تحافظ أونتاريو على التوازن في موازنة 2018-2019.

اقتباس

"تتمثل الخطة الاقتصادية للمقاطعة في خلق فرص عمل جيدة اليوم في المجتمعات المختلفة بأونتاريو، عن طريق الاستثمار في البنية التحتية والاقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية الذي تقوده الشركات المبتكرة ذات معدلات النمو العالية والتي توجه أهدافها نحو التصدير. وتستثمر الخطة في مواهب الأفراد ومهاراتهم وقدرتهم على الحصول على وظائف المستقبل وخلقها لهم من خلال توسيع نطاق الحصول على تعليم عالي الجودة في الكليات والجامعات. كما تساعد الخطة في تحقيق تقاعد أكثر أمناً لجميع أبناء أونتاريو".

— تشارلز سوسا (Charles Sousa)، وزير المالية (Minister of Finance)

حقائق سريعة

- ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.5 في المائة عام 2015 متجاوزاً معدل النمو القومي.
- تخطط المقاطعة لتقديم 12 مليار دولار على مدار عشر سنوات كمنح رأسمالية للمستشفيات للاستمرار في تأسيس مرافق البنية التحتية الضرورية. يوجد على مستوى المقاطعة حوالي 35 مستشفى رئيسياً تحت الإنشاء أو في مراحل التخطيط المختلفة.
- ستقدم المقاطعة 3 مليارات دولار كمنح رأسمالية على مدار عشر سنوات لمؤسسات التعليم ما بعد الثانوي من أجل توفير برامج عالية الجودة للطلاب بالقرب من منازلهم والمساهمة في بناء اقتصاد أقوى.
- تمثل القوى العاملة ذات التعليم العالي في أونتاريو أحد أبرز نقاط القوة لديها. في عام 2014 حصل 66 في المائة من البالغين في أونتاريو على شهادات جامعية بزيادة عن نسبة سنة 2002 والتي كانت 56 في المائة - وأعلى من معدلات أي بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).
- أجرت الحكومة مشاورات على مستوى المقاطعة قبل وضع الموازنة للحصول على مساهمات عامة في موازنة أونتاريو لسنة 2016. وشملت تلك المشاورات 20 جلسة مباشرة قبل وضع الموازنة في 13 مدينة مع أكثر من 700 شخص، ولقاءين مفتوحين عن بعد وصل إلى أكثر من 52 ألفاً من مواطني أونتاريو، وحوالي 500 مساهمة مكتوبة تم تلقيها، واستشارات عبر الإنترنت مع أكثر من 6500 مستخدم من خلال موقع Budget Talks.

مصادر أخرى

- [للاطلاع على موازنة أونتاريو لسنة 2016](#)
- [الاطلاع على خطاب الموازنة](#)
- [للاطلاع على معلومات أساسية حول موازنة أونتاريو 2016:](#)
 - [توسيع نطاق الحصول على تعليم ما بعد الثانوي](#)
 - [تأسيس البنية التحتية للمستقبل الآن](#)
 - [تنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل للمستقبل](#)
 - [الاستثمار في الاقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية](#)
 - [نحو حياة يومية أسهل](#)
 - [نظرة على اقتصاد أونتاريو](#)
 - [الأفاق المالية لأونتاريو](#)
 - [تحويل الرعاية الصحية](#)
 - [المساعدة في إدارة تكاليف الكهرباء](#)